

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2001/54/Add.1
21 March 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة السابعة والخمسون

البند ١٠ من جدول الأعمال

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الحلقة الدراسية للخبراء بشأن حقوق الإنسان والفقر المدقع

٧-١٠ شباط/فبراير ٢٠٠١

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٢	٦-١ مقدمة
٣	١٤-٧ أولا - ملاحظات عامة عن حقوق الإنسان والفقر/الفقر المدقع
٥	١٦-١٥ ثانيا - الحاجة إلى وضع نص بشأن حقوق الإنسان والفقر/الفقر المدقع
٥	٢٧-١٧ ثالثا - نص بشأن حقوق الإنسان والفقر/الفقر المدقع
٧	٢٩-٢٨ رابعا - الأطراف المؤثرة والجهات الفاعلة
٨	٣٣-٣٠ خامسا - الاستنتاجات والتوصيات
١٠	 المرفق: قائمة المشاركين

مقدمة

- ١- طلبت لجنة حقوق الإنسان، في دورتها السادسة والخمسين، وفي قرارها ١٢/٢٠٠٠ المعنون "حقوق الإنسان والفقر المدقع"، إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن تنظم، قبل انعقاد الدورة السابعة والخمسين للجنة، حلقة دراسية لبحث ضرورة وضع مشروع إعلان بشأن الفقر المدقع وأن تقوم، عند الاقتضاء، بتحديد نقاطه المعينة.
- ٢- وعملاً بهذا القرار، وجهت المفوضية السامية لحقوق الإنسان الدعوة إلى ممثلي الحكومات وخبراء الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، واللجان الفنية المختصة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجان الاقتصادية والإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية، واللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وكذلك المنظمات غير الحكومية للمشاركة في حلقة دراسية ستعقد في جنيف خلال الفترة من ٧ إلى ٩ شباط/فبراير ٢٠٠١.
- ٣- وترد قائمة المشاركين في مرفق هذا التقرير.
- ٤- وترأس السفير توماس هامبرغ من السويد الحلقة الدراسية. وعمل كل من البروفيسور فيتيت مونتاريون، وهو بروفيسور في القانون، في جامعة شولالونغورن، تايلند، والدكتور سيغرون سكوغلي، وهو محاضر في القانون، في جامعة لانكستر، المملكة المتحدة، بوصفهما مقررين للحلقة.
- ٥- ونظمت أعمال الحلقة الدراسية وفق جدول الأعمال التالي:
 - ١- افتتاح ممثل المفوضية السامية لحقوق الإنسان للحلقة الدراسية.
 - ٢- الملاحظات التي أبدتها رئيس الدورة السادسة والخمسين للجنة حقوق الإنسان.
 - ٣- بيان الرئيس.
 - ٤- أهداف وجدوى مشروع الإعلان.
 - ٥- العلاقة بين حقوق الإنسان والفقر المدقع.
 - ٦- العناصر التي سيتضمنها مشروع الإعلان.
 - ٧- الملاحظات الختامية للمقرر الخاص.
 - ٨- اختتام المفوضية السامية لحقوق الإنسان للحلقة الدراسية.

٦- وعقب الملاحظات التمهيدية التي أبدتها كل من ممثل المفوضية السامية لحقوق الإنسان ورئيس الدورة السادسة والخمسين للجنة حقوق الإنسان، وجه رئيس الحلقة الدراسية الانتباه إلى إعلان الألفية الذي تضمن تعهداً من أعضاء الجمعية العامة نصه كالاتي: "لن ندخر أي جهد في سبيل تخليص بني الإنسان، الرجال والنساء والأطفال، من ظروف الفقر المدقع المهينة واللاإنسانية التي يعيش فيها حالياً أكثر من بليون شخص. ونحن ملتزمون في جعل الحق في التنمية حقيقة واقعة لكل إنسان وبتخليص البشرية قاطبة من الفاقة"^(١). وأشار الرئيس إلى أن رؤساء الدول اعترفوا للمرة الأولى صراحة بالارتباط التام بين أعمال الحق في التنمية والتخفيف من حدة الفقر.

أولاً - ملاحظات عامة عن حقوق الإنسان والفقر/الفقر المدقع

٧- أشار المشاركون في المناقشة التي تلت إلى الارتباط بين الفقر/الفقر المدقع وحقوق الإنسان. ولوحظ بوجه خاص الاهتمام الضئيل للغاية الذي أولي للفقر من زاوية حقوق الإنسان وأنه لم يجر حتى الآن الاعتراف صراحة بهذا الارتباط رغم التقدم الذي أحرز على مدى ٥٠ عاماً في وضع إطار عمل لحقوق الإنسان، ولقد أشير في ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذلك العهدين الدوليين إلى التحرر من الفاقة، بينما نصت معاهدات حقوق الإنسان على الحق في مستوى معيشي لائق، بما في ذلك الحصول على قدر كاف من الغذاء والكساء والسكن اللائق. غير أن لفظة "الفقر" لم تستخدم في أي من النصوص الهامة - لا في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولا في المعاهدات الرئيسية الست المتعلقة بحقوق الإنسان، كما لم ترد في إعلان الحق في التنمية. ولاحظ المشاركون أن الحرمان من الرعاية الصحية الملائمة ومن التعليم والمساواة والمأوى، إلى غير ذلك، حال دون تمتع الأفراد بالحقوق المدنية والسياسية، وبالتالي دون مطالبتهم بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٨- وأشار المشاركون إلى أن استئصال الفقر ضرورة حتمية معنوية وأخلاقية وسياسية، وأن انتهاك الكرامة الإنسانية للأشخاص الذين يعيشون في ظل الفقر يستوجب اهتماماً خاصاً. وينبغي كذلك التسليم بأن الفقر هو تعبير عن الاستبعاد الاجتماعي. وغالبا ما مثل حلقة مفرغة، تكون فيها النساء بوجه خاص في وضع ضعيف. وقيل إن للعناصر الهيكلية للفقر صلة بكل حق من الحقوق الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلا عن الحقوق المدنية والسياسية.

٩- وأوماً إلى أن الأمين العام طالب بإدراج حقوق الإنسان في كافة برامج وأعمال الأمم المتحدة؛ بما فيها البرامج المتعلقة بالتخفيف من حدة الفقر. وتتناول أسرة الأمم المتحدة بصورة متزايدة قضية الفقر من خلال اتباع نهج يقوم على الحقوق. وهو نهج لم يدرج في استراتيجية عمل الأمم المتحدة لخفض نسبة الفقر المدقع إلى النصف بحلول ٢٠١٥ ولا خياراتها من أجل العمل، التي عرضت على المشاركين. وذكر أن اتباع نهج لمواجهة الفقر يقوم على الحقوق قد أشير إليه بوضوح في خطة العمل المرفقة بالاستراتيجية، التي تدعو إلى تبني مفهوم للفقر يرتبط

بحقوق الإنسان الأساسية ويؤكد جدوى كل من اتفاقيات ومعاهدات حقوق الإنسان بوصفها دليلاً مرجعياً لدى مناقشة المسائل المتعلقة بالفقر ومعالجتها، والإعمال المرحلي لحقوق الإنسان وتعزيز الوعي في صفوف الفقراء بحقوقهم ومستحقاتهم.

١٠- وارتئي أن النهج الذي يقوم على الحقوق يعتبر جزءاً لا يتجزأ من عملية ربط التنمية بالتخفيف من حدة الفقر. وهو نهج مكمل لنهج يستند إلى التنمية إزاء استئصال الفقر، ولقد طلب إلى وكالات الأمم المتحدة أن تحدد العقبات التي تحول دون اتباع نهج يقوم على الحقوق وتعمل على تذليلها في جهودها الرامية لاستئصال الفقر.

١١- وشدد المشاركون على أن اتباع نهج يقوم على الحقوق للتخفيف من حدة الفقر يعني ضمناً التشديد على الحكم السليم والقيادة الجيدة وعلى تفويض السلطة للأشخاص العاديين. وثمة تسليم وتأكيد بأن العقبات التي تحول دون التخفيف من وطأة الفقر هي عقبات ذات طابع وطني ودولي معاً، وبأنه لا بد من توفر الإرادة السياسية على كافة مستويات الحكومة، بما في ذلك الصعيد الدولي. وشاطر مشاركون كثيرون الرأي بأنه في سياق العولمة ينبغي بالاضافة إلى الدول أن تخضع الجهات الفاعلة الأخرى، بما فيها الجهات الفاعلة الدولية من القطاعين العام والخاص للمساءلة بخصوص حقوق الإنسان. وسلم بأن المعدمين قد استبعدوا عن الاقتصاد، وبأن هناك حاجة إلى إفساح المجال أمام الذين يعانون من الفقر ليشاركوا في جميع جوانب الاقتصاد وفي الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية. وشدد بعض المشاركين على ضرورة الاهتمام بموارد النمو الاقتصادي ليس هذا فحسب، وإنما أيضاً الاهتمام بطريقة اقتسامه. وأشاروا أيضاً إلى ضرورة مواصلة تخفيف أعباء الديون والإفراج عن الأموال لتوظيفها في التخفيف من حدة الفقر.

١٢- واتفق المشاركون على ضرورة إجراء تقييم منهجي للطريقة التي تطبق بها حقوق الإنسان على الذين يعانون من الفقر؛ ويستتبع ذلك استعراض الالتزامات الحالية المتعلقة بالفقر/الفقر المدقع وتعزيز تنفيذها الفعال. وبالإضافة إلى اعتماد صكوك شتى لحقوق الإنسان منذ تأسيس الأمم المتحدة، فلقد اتفق في العقد الماضي على عدد من الأهداف لمعالجة مشكلة الفقر. ولقد تعهد المجتمع الدولي مؤخراً في إعلان الألفية بالقضاء على الفقر، مستهدفاً تخفيض نسبة الذين يقل دخلهم عن دولار واحد يومياً إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. لذا فالحاجة الآن لا تتعلق بوضع قواعد أو مبادئ جديدة، ولكن في توضيح المعايير الحالية وتفسيرها من حيث علاقتها بالفقر.

١٣- وأثيرت مسألة الربط بين نهج قائم على الحقوق وآخر قائم على التنمية. كما أثير مراراً التساؤل عما إذا كان ينبغي اتباع نهج قائم على الحقوق بناءً على المستحققات، أم نهج قائم بناءً على القدرات. لكن المشاركين سلموا فيما بعد بأن هذين النهجين متكاملان وبأنهما وجهان لعملة واحدة ومن الضروري تعزيزهما في آن واحد.

١٤- ورغم أن هناك جانبا إيجابيا لتحدي العولة، فقد اتفق المشاركون على أن أثرها السلبي يبعث على القلق البالغ. ففي بعض الحالات، أدى تحرير التجارة والخطوات المتخذة نحو تحقيق اقتصاد السوق إلى مفارقة محنة الفئات المهمشة، التي لا تستطيع المنافسة من الناحية الاقتصادية، ولا سيما في ضوء عدم توفر ما يكفي من شبكات الأمان. كما أن هناك ضرورة لتعزيز المبادرات السهلة المنال للفقراء، ومنها تنمية قدرات الفقراء على الاعتماد على الذات، استنادا لسعة حيلتهم وحسن تدبيرهم، ولضمان تمكينهم من معالجة أوضاعهم.

ثانيا - الحاجة إلى وضع نص بشأن حقوق الإنسان والفقير/الفقر المدقع

١٥- لاحظ المشاركون توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في اجتماع خبراء اللجنة الفرعية لعام ١٩٩٩ الذي أوصى بصياغة إعلان لحقوق الإنسان والفقير المدقع^(٢). وناقش المشاركون في الحلقة الدراسية مسألة ما إذا كانت هناك ضرورة لوضع نص جديد بشأن حقوق الإنسان والفقير/الفقر المدقع. وأبدى أغلبية المشاركين تحييدهم بصوغ وثيقة جديدة.

١٦- وناقشت الحلقة الدراسية الأشكال المحتملة لنص من هذا القبيل. وقدمت الاقتراحات التالية: أن يأخذ النص شكل إعلان، أو مبادئ توجيهية أو إعلان مبادئ توجيهية. وتبين بجلاء أن أغلبية المشاركين يؤيدون صوغ وثيقة تتناول الصلة الواضحة بين حقوق الإنسان والفقير، دون إبداء أي التزام جازم إزاء أي شكل محدد للنص. وطالب الخبراء بضمان أن يؤدي ممثلو الفقراء أنفسهم دورا متكاملًا في عملية المشاركة.

ثالثا - نص بشأن حقوق الإنسان والفقير/الفقر المدقع

تعريف

١٧- أشار المشاركون إلى ضرورة وضع تعريف بسيط للفقير/الفقر المدقع واقتروا عددا من التعاريف. وبالرغم من عدم وجود تعريف اتفق عليه دوليا، فقد أخذ مشاركون كثيرون في الحسبان التعاريف الشائع استخدامها، ومنها التعاريف التي تستخدمها وكالات الأمم المتحدة، وكذلك ضرورة تعريف الفقر المدقع من زاوية حقوق الإنسان، بأنه إنكار لحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية، وحرمان من القدرات الأساسية.

١٨- وتم التأكيد على أن تعريف الفقر لا يقتصر على عدم توفر الدخل، بل إنه يشير أيضا إلى الحرمان المادي أو الاقتصادي، وكذلك إلى أشكال أخرى من الشقاء، ومنها الشعور بالعجز وعدم القدرة على البوح، والمعاناة من الخزي والذل والاستبعاد من الميادين السياسية والاجتماعية والثقافية.

المسائل المفاهيمية والمعارية

١٩- جرى التسليم بأن الإطار المعياري اللازم لمعالجة قضية الفقر باتباع نهج قائم على الحقوق يوجد بالفعل في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهدين الدوليين وإعلان الحق في التنمية وغيرها من الصكوك، بالرغم أن الفقر لم يستخدم فيها. وينبغي أن يستند أي نص جديد إلى هذه المعايير القائمة وأن يطبقها على أبعاد محددة من الفقر وعلى خبرات الفقراء؛ وأن يؤكد مجدداً على ترابط الحقوق وعدم قابليتها للتجزئة فيما يتعلق باستئصال الفقر. واستخدمت الدراسة المعنونة "أصوات الفقراء" "Voices of the Poor"^(٣) التي استندت إلى ٦٠.٠٠٠ مقابلة مع النساء والرجال الفقراء في جميع أنحاء العالم، كأساس للمناقشة بشأن ترابط جميع الحقوق. واعترفت نتائج هذه الدراسة بأن للفقر أبعاداً مادية ونفسية وبأن لهذه الأبعاد صلة بمجموعة حقوق الإنسان كاملة.

٢٠- ولوحظ على وجه التحديد أنه يجري انتهاك مجموعة كبيرة من حقوق الفقراء، وجميع هذه الحقوق - إذا احترمت أو نفذت - من شأنها أن تسهم في تخليصهم من الفقر. وحدد جزء من المشكلة بأنه متمثل في عدم احترام الحق في مستوى معيشي لائق^(٤)، الأمر الذي يزيد من صعوبة استفادة أولئك الذين يعيشون في ظل الفقر من الخدمات التي يجري تقديمها، أو من المشاريع الإنمائية التي ترمي إلى تحسين حالهم^(٥). وبهذا المعنى يعتبر الفقر مشكلة هيكلية، يتعذر حلها بدون احترام حقوق الإنسان. والقدرة على ممارسة حق الفرد في الغذاء والسكن والكساء والرعاية الطبية والتعليم، من خلال ممارسة الحق في المشاركة والتعبير وغيرها من الحقوق المدنية والسياسية، تعتبر أمراً أساسياً لتطور الفرد ولقيام المجتمع باستئصال آفة الفقر. وجميع هذه الحقوق تشكل بالفعل جزءاً من الإطار المعياري للقانون الدولي لحقوق الإنسان، لكنه من الضروري أن تركز الاهتمام على الفقراء.

٢١- واتفق المشاركون على أن الفقراء يعانون من تدني التغذية، ومن عدم حصولهم على التعليم والسكن وعدم تلقيهم العلاج الطبي اللازم ومن القيود المفروضة على حرية تنقلهم، إلى غير ذلك. ولتدارك هذه الأوضاع، لا بد من كفالة تمتعهم بحقوق الإنسان الأساسية. ويستوجب ذلك اتباع نهج شامل مماثل للنهج الوارد في الإعلان العالمي وإعلان الحق في التنمية على حد سواء.

٢٢- واتفق المشاركون على وضع نص جديد يعرف الفقراء كفئة مستضعفة ويوجه اهتماماً محدداً لمسألة تأنيث الفقر. وأكد المشاركون في إشارة لهم إلى الدراسات الهامة الأخيرة^(٦)، أن النساء اللاتي يعشن في ظل الفقر يتعرضن بطريقة نظامية ومنهجية للتمييز وإساءة المعاملة. وينبغي أن يوضح أي نص جديد أيضاً الطابع المتعدد الأبعاد للفقر، وأسبابه والآثار الناجمة عنه، وأن يوجز المعايير القائمة التي تربط حقوق الإنسان بالفقر/الفقر المدقع. ويعتقد المشاركون أن مثل هذا النص ينبغي أن يؤكد على ضرورة وضع هياكل اقتصادية وسياسية أساسية تراعي حقوق الإنسان وتعتمد على المعايير الكيفية الواردة في صكوك حقوق الإنسان الموجودة.

٢٣- وتم التأكيد على ألا يفرض أي نص جديد التزامات إضافية على الدول، بينما أعيد تأكيد الالتزامات القائمة وأن اتباع نهج شامل إزاء حقوق الفقراء من شأنه أن يعزز الالتزامات المرعية. وينبغي أن يحقق أي نص جديد قيمة مضافة على الالتزامات القائمة وأن يكملها. وفي هذا الصدد، أولي اهتمام خاص لتوافق الآراء الذي تسبى في مؤتمر قمة التنمية الاجتماعية في كوبنهاغن وتجلي مؤخرا في الجمعية الألفية، التي سلمت بوجود رابطة قوية بين أعمال جميع حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية والتخفيف من وطأة الفقر. وينبغي أن يتسق لأي نص جديد مع توافق الآراء الناشئ هذا وأن يعمل كأداة لدعوة المجتمع الدولي إلى الوفاء بالتزاماته وبأهدافه الحالية الرامية إلى استئصال الفقر، بما فيها المتعلقة بالجهات الفاعلة الخاصة.

المسائل التنفيذية

٢٤- أكد المشاركون بالاجماع على ضرورة التصدي لمشكلة الفقر باتخاذ خطوات ملموسة، لا سيما فيما يخص إمكانية الوصول والضعف والمقدرة المالية.

٢٥- ويشدد النص على ضرورة مشاركة الفقراء في عملية صنع القرار، وعلى بناء القدرات كي يتمكن الفقراء من المشاركة في المجتمع وفي الحكم. ويقتضي ذلك ضرورة العمل مع الناس وتعبئة الفقراء أنفسهم.

٢٦- وارتئي أيضا أن من الضروري ألا يؤدي أي نص جديد إلى انشاء نظم رصد جديدة، بل أن يشكل إضافة قيمة لنظم الرصد القائمة. وينبغي لجميع الجهات الفاعلة المشاركة في رصد حقوق الإنسان والإشراف على تنفيذها أن تطبق ذلك النص.

٢٧- واتفق المشاركون على أن يتضمن النص "قائمة مرجعية" بالأشخاص العاملين في المساعدة الإنمائية لضمان اتباع نهج قائم على الحقوق إزاء التخفيف من حدة الفقر. ويمكن أن تعطى مسائل مثل ضرورة وضع مبادئ توجيهية على الصعيد الوطني للتخفيف من حدة الفقر، وضرورة اتباع نهج قائمة على الحقوق إزاء الرعاية الصحية وتخطيط الأسرة وسياسات الإسكان وأوجه التدخل في سوق العمل والخدمات الاجتماعية، وما إلى ذلك.

رابعا - الأطراف المؤثرة والجهات الفاعلة

٢٨- سلم بوضوح بأن الأطراف المؤثرة الرئيسية هم الفقراء أنفسهم، لذا كان ينبغي، في هذا الصدد، أن يعتبر الفقراء "محور عملية التنمية" والمشاركين فيها. لكنه شدد على ضرورة النظر إلى أي نص جديد باعتباره أداة لطائفة واسعة من الجهات الفاعلة المشاركة في الأنشطة الرامية إلى التخفيف من وطأة الفقر، وفي الأنشطة الإنمائية العامة وفي الأنشطة التجارية التي تؤثر على حياة الفقراء. ولهذا رأى المشاركون أن نصا من هذا القبيل له أهمية

للدول وللسلطات المحلية والجهات الفاعلة على صعيد البلديات والوكالات الإنمائية الدولية والوطنية، والمؤسسات المالية الدولية، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الأهلية.

٢٩- وأكدت المفوضة السامية لحقوق الإنسان، لدى اختتامها للحلقة الدراسية، على ضرورة الربط بين حقوق الإنسان والفقر بوضوح، حتى يتسنى للفقراء استخدام مبادئ حقوق الإنسان لمعرفة حقوقهم والمطالبة بها، وكي يتمكن المجتمع الدولي من تقديم حماية خاصة إلى أولئك الذين يعيشون في ظل الفقر المدقع. وأكدت المفوضة السامية أن حقوق الإنسان هامة للغاية لاستئصال الفقر، إذ أنها تضع معايير لسلوك جميع الجهات الفاعلة ضمن إطار المساءلة.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

٣٠- حددت الحلقة الدراسية للخبراء بشأن حقوق الإنسان والفقر المدقع الحاجة إلى ضرورة وضع مبادئ توجيهية جديدة تستند إلى القواعد والمعايير القائمة لحقوق الإنسان تناول بوضوح ظاهرة الفقر المدقع، وتوضح المسائل المتعلقة بالتعاريف ضمن إطار حقوق الإنسان وتحدد المبادئ التوجيهية ذات الصلة التنفيذية والمتعلقة بالسياسات العامة.

٣١- وإضافة إلى بيان الصكوك الحالية لحقوق الإنسان، أكد المشاركون ضرورة أن تستند المبادئ التوجيهية الجديدة من نتائج المؤتمرات العالمية المعقودة خلال العشر سنوات الماضية وأن تعتمد عليها، وبخاصة الالتزامات الصريحة الواردة في كل من إعلان كوبنهاغن وإعلان الألفية.

٣٢- وأعرب المشاركون عن رأيهم بأن اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء استئصال الفقر يشكل جزءا لا يتجزأ من نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء التنمية وبأن المبادئ التوجيهية بوصفها صكا تفسيريا ستضفي قيمة كبيرة على كل من العمل الإنمائي بوجه عام وعلى استئصال الفقر بطريقة أكثر تحديدا.

٣٣- وأعرب المشاركون في الحلقة الدراسية للخبراء بشأن حقوق الإنسان والفقر المدقع عن أملهم في أن تطلب لجنة حقوق الإنسان إلى المفوضة السامية لحقوق الإنسان أن تنظر بمزيد من الاسهاب في العناصر التي ستضمونها المبادئ التوجيهية المذكورة.

الحواشي

- (١) قرار الجمعية العامة ٢/٥٥ المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، الفقرة ١١.
- (٢) انظر تقرير حلقة العمل بشأن حقوق الإنسان والفقر المدقع، جنيف، ٣٠-٣١ آب/أغسطس ١٩٩٩ (E/CN.4/2000/52/Add.1).
- (٣) World Bank, *Voices of the Poor*, vos.I and II, 2000.
- (٤) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة الثانية.
- (٥) التقرير النهائي عن حقوق الإنسان والفقر المدقع، المقدم من المقرر الخاص السيد ليوناردو دوسبوي، E/CN.4/Sub.2/1996/13، المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦، الفقرة ١٢٥.
- (٦) مثل World Bank, *Voices of the Poor*, op. cit.
- (٧) ديباجة إعلان الحق في التنمية، وقرار الجمعية العامة ٤١/٢٨، المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦.

Annex

LIST OF PARTICIPANTS

Mr. Thomas Hammarberg, Ambassador, Sweden;

CHAIRMAN:

RAPPORTEURS: Mr. Vitit Muntarbhorn, Professor of Law, Chulalongkorn University,
Thailand;

Mr. Sigrun Skogly, Lecturer in Law, University of Lancaster,
United Kingdom;

Mr. Chaloka Beyani, Senior Lecturer in International Law, London School of
Economics,
United Kingdom;

Mr. Roberto Bissio, Social Watch;

Mr. Stephen Browne, Director, Social Development and Poverty Elimination
Division, UNDP,
and Chair of the United Nations Development Group on Poverty;

Mr. Mohand Cherifi, Coordinator, World Alliance of Cities Against Poverty (WACAP),
UNDP;

Ms. Virginia Dandan, Chairperson of the Committee on Economic, Social and Cultural
Rights;

Mr. Emmanuel Decaux, Professor of Law, Paris X, France;

Mr. Asbjørn Eide, Professor of Law, Member of the Sub-Commission on the Promotion
and Protection of Human Rights, Chair of the Working Group on Minorities;

Ms. Tricia Feeney, OXFAM;

Mr. Charles Gore, Senior Economic Affairs Officer, leader of the LDCs report team,
UNCTAD;

Ms. Gloria Kan, Chief, Intergovernmental Policy Branch/Division for Social Policy
Development DESA;

Mr. Dorjee Kinlay, Economist, ESAF (Food Security and Agricultural Projects Analysis
Service), Economic and Social Department, FAO;

Mr. Miloon Kothari, Special Rapporteur on the right to adequate Housing of the
Commission
on Human Rights, Habitat International Coalition, Housing and Land Rights Committee;

Ms. Anne-Marie Lizin, independent expert on human rights and extreme poverty of the
Commission on Human Rights;

Mr. Ahmed Mahiou, Professor of Law, Aix-en-Provence, France;

Ms. Deepa Narayan, Principal Social Development Specialist, Poverty Division, Poverty and Economic Management Department, leader of the *Voices of the Poor* study, World Bank;

Ms. Shahra Razavi, Coordinator, Gender, Poverty and Well-being, UNRISD;

Mr. Ton Redegeld, ATD Quart Monde;

Mr. Eibe Riedel, Professor of Law, Mannheim, Germany; Member of the Committee on Economic, Social and Cultural Rights;

Mr. Rolph van der Hoeven, Head, Macro-economic and Development Policy Group, ILO;

Ms. Natalia Zakharova, Division for the Advancement of Women DESA;

The Governments of the following countries were represented at the expert seminar: Australia, Belgium, Brazil, Canada, China, Côte d'Ivoire, Ecuador, Egypt, France, Germany, Holy See, India, Israel, Italy, Japan, Latvia, Madagascar, Morocco, Mexico, Nepal, New Zealand, Pakistan, Philippines, Poland, Portugal, Sudan, Sweden, Russian Federation, United Kingdom, United States of America, Venezuela, Zambia.

The following United Nations bodies and agencies were also represented at the seminar: the Centre for Human Settlements (Habitat), the Economic Commission for Africa, the Non-Governmental Liaison Service, the United Nations Children's Funds, the United Nations Development Programme, the United Nations Population Fund, the World Bank, the World Health Organization, UNAIDS.

Representatives of the following non-governmental organizations also attended the seminar: Interfaith, Baha'i, International Community, International Confederation of Free Trade Unions, International Federation of Human Rights.
